والارجح في حقه انما يكون بالاكملية في العلم والورع فيلزمه تحري ذلك لتقوي
الظن بصحة قوله ويقلد المجتهد الحي اولى من الميت وان كان يجوز تقليده
على الصحيح وانما كان اولى للعلم باستمرار على قوله بخلاف الميت اذ لا يؤمن انه
لو كان حيا لرجع عنه ايضا فان الطريق الى كماله يكون اقوى من الميت الى الطريق
في غالب الاحوال وايضا فانه قد خالف في صحة تقليده بعض من يقول
بالتقليد بخلاف الحي وكذلك يجوز تقليد المجتهد الاعلم وسوى كان حيا او
ميتا اولى من تقليد المجتهد الاورع بعد استكمالهما مناصب الاجتهاد و
العدالة ولكن احدهما راجع في العلم والآخر في الورع فان الذي يرد في العلم او
في بان يقلده ممن زاد في الورع لان الظن بصحة قوله اقوى لقوة معرفته بطرق الحادثة والله اعلم والائمة المشهورون بكمال الاجتهاد والعدالة
من اهل البيت عليهم السلام وسوى كانوا ممن قام ودعا كالقاسم والهادي وغيرهما
ام لا كعلي بن الحسين زين العابدين علم والصادق علم وغيرهما اولى بان
يقلد وامن غيرهم من سائر المجتهدين عندنا وذلك لما بينا انفا من انه يلزم
المقلد تحري الاكمل علما وعدالة وائمة اهل البيت عليهم المختصون بالكمال فيهما
لان مذهبهم عليهم متلقى للعدل والتوحيد بما علم من نصوصهم بذلك و
عظيتهم المجبر والمشبهة اذ لم يسمع من احد من الناس انه نقل عن واحد من
مجتهديهم ما يخالفهما فهم مشهورون عن المزايل التي رويت عن غيرهم منها ايجاب
القدرة لمقدوريها فانها تستلزم الجبر من حيث انه يلزم ان لا يتعلق
الفعل بالقادر ولا يتسبب البد لما يتعلق بفاعل القدرة لانها موجبة لم

وسبب فيه وفاعل السبب فاعل المسبب وهذا قد روي عن النعمان بن
ثابت ابي حنيفة مخالفا في انها مجوزة له فانه لا يلزمه ذلك كما هو مذهب
اهل البيت عليهم السلام ومنها تجويز الرؤية على الله تعالى يوم القيامة فانها تستلزم التشبيه له بالاجسام والاعراض تعالى عن ذلك علوا كبيرا اذ لا
يرى الا ما هو جسم او عرض وذلك يستلزم حدوثه تعالى وهذا قد روي
عن محمد بن ادريس الشافعي ومنها المصالح المرسلة وهي التي لا يشهد
لها اصل معين بالاعتبار ولا بالالغاء كما تقدم وهي مروية عن مالك بن
انس المجبر بوانه كان له بها لهج كثير حتى انه نسب الى افراط من هوم وهو
القول بجواز قتل ثلث ما لا يستباح دمه لبقاء الثلثين والله اعلم ومنها
التجسيم لله تعالى عن ذلك فانه يروي عن احمد بن حنبل فهذه الرذائل اهل
البيت عليهم مبرؤون عنها فكانوا اكمل علما وعدالة بخلاف غيرهم فانه
قد روي عنهم شيء منها كما ذكرنا وهي تقتضي الاخلال في العلم والعدالة و
ان كان قد ذكر الامام المهدي علم ان الفقهاء المذكورين مبرؤون عن تلك
الرذايل لانها تقتضي الاخلال والدين ونحن من اسلامهم على يقين فلا ينتقل
عن هذا اليقين الا بيقين ولا يفيد اليقين في مثل ذلك الا التواتر ولا تواتر
عنهم سيما الثلاثة يعني اباحنيفة وشافعي ومالك فقيل في المثل من سمع حجل وما
يدل على ان اهل البيت عليهم السلام اولى بان يقلدوا ما روي فيهم من الايات
القرانية والاثار النبوية الدالة على انهم الفرقة الناجية كما تقدم بيان
ذلك وتحرير تلك المسايل في اخر باب الاجماع فلنرجع اليه والله اعلم ونحكم

Copyright © King Saud University